مرزوق الغانم مترئساً جلسة مجلس الأمة أمس

جانب من الجلسة

بأغلبية 48 عضواً ورفض ثمانية من إجمالي الحضور البالغ عددهم 56

مجلس الأمة وافق على قانون تحديد تعرفة وحدتي الكهـ

■ الغانم: نحن لا ننساق وراء من يريد ان يتصيد على هذا المجلس والوثيقة لم تمر الا في أحلام هؤلاء

كتب عمر الرشيدي ومصطفى كامل

وافق مجلس الامة في جلسته العادية أمس على مشروع القانون في شان تحديد تعرفة وحدتي الكهرباء والماء في مداولته الثانية واحالة توصيات اللجنة المالية البرلمانية الواردة بشانها الى الحكومة.

وجاءت نتيجة تصويت المجلس على القانون في المداولة الثانية بموافقة 48 عضوا ورفض ثمانية من اجمالي الحضور البالغ عددهم 56 عضوا.

وكان مجلس الامة قد وافق في جلسة الـ 13 من ابريل الجاري على مشروع القانون في مداولته الاولى باستثناء السكن الخاص من تطبيق تعرفة الكهرباء والماء الواردة في القانون بحيث يستمر العمل بالتعرفة السابقة بشانه فيما شمل القانون القطاعات الاستثمارية «شقق سكنية» والحكومية والتجارية والصناعية والزراعية.

واقر المجلس على طلب رئيس لجنة حماية الاموال العامة البرلمانية بإرجاع تقرير اللجنة المتعلق بالمخالفات التي شابت مشروع وزارة الدفاع في شراء عدد طائرتي شحن استراتيجي الى اللجنة لمزيد من الدراسة ولتضمينه كتاب ديوان المحاسبة الوارد إليها أخيرا بشانه.

كما اعتمد المجلس على ان يستهل جلسته التكميلية اليوم بعد بند الاسئلة بتخصيص ساعتين لمناقشة الطلب النيابي المتعلق بشكوى للمواطنين من ظاهرة تطاير الحصى في الشوارع وضررهم المادي والمعنوي جراء ذلك.

واعتمد المجلس على تكليف لجنة الشباب والرياضة البرلمانية بدراسة المخالفات المالية لبعض الهيئات الرياضية خلال الفترة من اول اكتوبر 2015 حتى نهاية مارس 2016 وذلك بالتعاون مع الهيئة العامة الرياضة وبالاستعانة بديوان المحاسبة.

كما وافق المجلس خلال مناقشته بند الرسائل الواردة على رسالة رئيس لجنة المرأة والاسرة البرلمانية والتي يطلب فيها موافقة المجلس على ان تقوم اللجنة بدعوة المجلس الاعلى للاسرة ومركز المرأة للابحاث في جامعة الكويت الى اجتماع لبحث القضايا المتعلقة بشؤون الاسرة والمرأة.

وأكد رئيس مجلس الامة مرزوق الغانم ان وثيقة الاصلاح المالي والاقتصادي المقدمة من الحكومة لا تتطلب تصويت المجلس عليها بالموافقة او بالرفض لانها تعبر عن رؤى حكومية لا تشريع.

واضاف الغانم أن وثيقة الاصلاح عرضت على المجلس وسيتم ادراج كل توصيات الاعضاء وارائهم بتقرير لجنة الشؤون المالية والاقتصادية البرلمانية المعنية بدراسة الوثيقة مبينا ان الوثيقة وبعد مناقشتها بالمجلس تحال الى الحكومة دون التصويت عليها.

وذكر ان الوثيقة حاليا في عهدة لجنة الشؤون المالية والاقتصادية البرلمانية حيث لاتزال اللجنة تناقش وتدرس اراء النواب التي طرحت في الجلسة الماضية حيالها على ان يستانف المجلس مناقشة الوثيقة بجلسته القادمة مع توصيات تقرير اللجنة بشانها.

من جانبه نفى نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية ووزير النفط بالوكالة انس الصالح صحة ما تردد حول وثيقة الاصلاح المالي والاقتصادي بانها «ستطلق يد الحكومة في اصدار التشريعات».

وأضاف الصالح أن من يردد هذا القول «لا يعي القانون والدستور واللوائح والانظمة العامة» حيث صدرت هذه الوثيقة من مجلس الوزراء بجلسته التي عقدت بتاريخ 14 مارس الماضي وتعد خطة تنفيذية لخطة التنمية التي أقرها المجلس.

وأكد عدم صحة التفسيرات القائلة إن برنامج التخصيص الوارد في الوثيقة ينقل ما في يد الحكومة الى يد مالك آخر في حين ان ما تحدثت عنه الوثيقة يتعلق ببرنامج الشراكة وقانون التخصيص من خلال تاسيس شركات مساهمة يساهم فيها المواطنون ويكونون شركاء هذه في المشاريع.

قال نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية الشيخ محمد الخالد أن اللجنة العليا للجنسية بصدد اعادة دراسة ملفات أبناء الكويتيات حسب قانون الجنسية الخاص «بمعاملة لكويتيين».

واوضح الخالد ان اللجنة تبحث استثناء بنات المواطنة الكويتية «الفتيات المتزوجات من كويتي» «من شرط المدة» المنصوص عليه في القانون عندما تعلن رغبتها في الحصول على الجنسية.

أكد وزير الاعلام ووزير الدولة لشؤون الشباب الشيخ سلمان الحمود أن لدى الحكومة مشروع قانون بشأن تطوير الرياضة الكويتية «سيقدم قريبا لمجلس الامة لمناقشته والتصويت عليه».

وأوضح الحمود أن المشروع المزمع تقديمه ليس ضد مرسوم قانون 26 لسنة 2012 لافتا إلى أن «الهيئة العامة للرياضة لاتملك أي سلطة ادارية أو فنية على الهيئات الرياضية ولا الأندية الرياضية ولاتملك إلا الرقابة المالية فقط».

وأضاف أن هناك شبهة مخالفات مالية على بعض الهيئات الرياضية «ولايمكن أن يتم احالتها إلى النيابة العامة إلا بعد التثبت منها ومن تثبت عليه المخالفة سيحال إلى النيابة العامة».

ورفع رئيس مجلس الامة مرزوق الغانم جلست الأمس على ان يعقد المجلس جلسته التكميلية صباح اليوم الاربعاء.

وفيما يلي تفاصيل الجلسة:

أجل رئيس مجلس الامة مرزوق الغانم انعقاد الجلسة لمدة نصف ساعة نتيجة لعدم اكتمال النصاب.

الرئيس الغانم يفتتح الجلسة، وتلا الامين العام اسماء الحضور من النواب والوزراء،واعتذر عن عدم حضور جلسة اليوم كل من :رئيس الوزراء ،خليل عبد الله علي ،كامل العوضي ،الوزير الشيخ محمد العبد الله ،خليل الصالح ،بينما غاب عن الجلسة الماضية دون اذن او اخطار عبد الحميد دشتي.

الغانم :تقدم لي النائب عبد الحميد دشتي برسالة في تاريخ ٢٠ / ٤ بطلب اجازة وارفق تقريرا طبيا ،ومن لديه راي هناك اجتماع في مكتبي يوم الخميس الساعة ١٢ ظهرا لابداء الراي ولن افتح الموضوع وهناك جهات قضائية هي من تفصل في اخطاء دشتي، المجلس ينتقل الى بند التصديق على المضابط.

الغانم :لا نصوت علي وثيقة الاصلاح المالي والاقتصادي بالموافقة او الرفض وانما نناقشها وتحال الي الحكومة دون التصويت عليها ..نحن لا نتحمل مسؤولية ما جاء في الوثيقة لانه فيها مجموعة تشريعات تقدم السلطة التنفيذية مشاريع قوانين بشانها والمجلس يقرها.. الوثيقة الاقتصادية لا تحتاج لموافقة او رفض وما يحتاج من تشريع فهي مسؤولية الحكومة.

سلطان الغفيصم يعرض فيديو للنائب عبد الرحمن العنجري يتكلم فيه عن تخصيص المصافي النفطيه،ويعرض فيديو للنائب السابق حسن جوهر يتحدث فيه عن الخصخصة ويؤكد على ان الخصخصة تمثل نقلة نوعية للشعب الكويتي ،ويعرض فيديو للنائب السابق عبد الرحمن العنجري يقول فيه ما يصير نعطي الحماية للمواطن الكويتي من المهد الي اللحد ،ويعرض فيديو للنائب خالد السلطان يؤكد فيه ان الخصخصة مصير حتمي للكويت اذا تاثرت مصادر النفط ،ويعرض فيديو للنائب السابق عبد الرحمن العنجري يؤكد فيه ما هو المانع من انشاء مصافي عامه في الكويت الشعب يملك فيها 40% ويقول تقدمنا والاخت رولا وعلي الدقباسي بانشاء شركة مساهمة عامة لتخصيص المصافي النفطية الجديدة وهذا المشروع بقانون من ١١ نائبا منهم كتلة التنمية والاصلاح والعمل الشعبي

..ويعرض فيديو للنائب السابق علي الراشد ويقول فيه الموظف اللي قاعد في بيتهم ويأكل بطاط وباذنجان ما راح يكون له دور في القطاع الخاص ،ويعرض فيديو للنائب السابق احمد السعدون يقول فيه انه احد من تقدم بمعظم نصوص قانون الخصخصة .

سلطان الغفيصم :هم من دافعوا باستماته عن قانون الخصخصة واليوم يعقدون ما يقارب ٤٠ ندوة ويحذرون الشعب من الخصخصة..بعد

■ وثيقة الإصلاح رؤية حكومية لا تتطلب تصويت المجلس عليها بالموافقة أو الرفض

■ الوثيقة عرضت على المجلس وسيتم إدراج كل توصيات الأعضاء وآرائهم بتقرير المالية والاقتصادية

■ التشريعات التي تضمنتها الوثيقة إما أن تقدمها الحكومة وإما مجموعة من الأعضاء ثم تتم مناقشتها

الشيخ سلمان الحمود متحدثا خلال الجلسة

■ الصالح: لا صحة لما تردد بأن وثيقة الإصلاح الاقتصادي ستطلق يد الحكومة في إصدار التشريعات

■ الوثيقة لم تتضمن خصخصة مرفقي التعليم والصحة إنما تطرقت إلى تخصيص الإدارة في المدارس

■ الخالد: العليا للجنسية بصدد إعادة دراسة ملفات أبناء الكويتيات حسب القانون الخاص بمعاملتهم ككويتيين

الفريق الحكومي يتباحث

عسكر العنزي يدلي بدلوه

طلب مداخلة